



مركز المشروعات الدولية الخاصة

الإصلاح المؤسسي

# الحلقة المفقودة ودور المجتمع المدني في ملئ الفراغ

بقلم: محمد إحسان كعدان

# CIPE



كأحجار الدومينو. ولكن وبالرغم من نجاح بعض هذه الاحتجاجات في قلب أنظمة الحكم في تلك البلدان، إلا أن تلك التغييرات - وبعد ما يناهز ثلاثة أعوام - لم تستطع تحقيق الإصلاح المنشود الذي قامت من أجله الشعوب. في حين أن البعض عانى من هزات ارتدادية انعكست سلباً على الواقع السياسي في تلك الدول، وبالتالي الاستمرار في دوامة العنف والعنف المضاد.

وبالتدقيق في جوهر تلك الأحداث نجد أن أصل المشكلة - كما حدث في الشرارة الأولى - هو البعد الاقتصادي المتهاك والمغلف بتراكماتٍ سياسية واجتماعية من فساد وقمع للحريات وضيق مساحة المشاركة في صنع القرار. في حين أن بعض الدول بقيت عصية على رياح التغيير التي اجتاحت المنطقة بالرغم مما تعانيه من انتقاص للحريات العامة ومن فساد إداري، إلا أنها بقيت ثابتة بفضل الإمكانيات الاقتصادية التي أكسبتها ميزة الاستقرار.

ولكن يبقى التحدي الأكبر الذي سوف يواجه الحكومات الجديدة في الدول التي شهدت تلك التغييرات هو عدم تكرار أخطاء الأنظمة السابقة، والتي من شأنها أن تقود إلى تجدد الاضطرابات مستقبلاً، وبالتالي سوف تنعكس سلباً على الاقتصاد الهش أصلاً، لتدخل تلك الدول في حلقة مفرغة " اضطرابات-تراجع اقتصادي-اضطرابات "

ولكن في الوقت نفسه لا تملك أي حكومة أو حزب تلك العصا السحرية التي سوف تساعد على الخروج من المأزق الاقتصادي. فعمق التراكمات التي خلفتها تلك الأنظمة طوال عقود مضت ربما لن تجعلها قادرة على إحداث الازدهار الاقتصادي في ليلة وضحاها. ليبقى السؤال الملح: ما هو السبيل لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يحفظ كرامة المواطن في ظل كل ما تعانيه دولنا؟ ما هو الحل الذي تستطيع به دولنا

حاز هذا المقال على جائزة في مسابقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمقالات الشباب عن عام 2014

بالرغم من الاستقرار السياسي والأمني النسبي الذي شهدته بعضاً من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العقود السابقة، إلا أن هذه الدول لم تحقق النمو الاقتصادي المطلوب. فمن المعلوم أن معدلات دخل الفرد لم تشهد ازدياداً يتناسب مع تلك المعدلات الموجودة في الدول المجاورة كما في دول الاتحاد الأوروبي المطلة على الضفة الأخرى للبحر المتوسط على سبيل المثال. كما أن تلك الحكومات لم تحقق الانخفاض المطلوب في نسب البطالة في المجتمع والتي تتناسب مع الزيادة السكانية لتلك الدول، خاصة أنها تتمتع بكثافة سكانية مرتفعة ضمن الفئة العمرية الشابة. ونتيجة لذلك فشل في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، فإن الاستدامة الحقيقية لذلك الاستقرار لم تتحقق. وعلى العكس من ذلك، فقد أصبحت تلك الصعوبات الاقتصادية تشكل قيمة مضافة تزيد من الأعباء الملقاة على كاهل المواطن إلى جانب كل ما يعانيه من مشكلات اجتماعية وصحية وتعليمية بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. لنجد أن ذلك الاستقرار الهش لتلك الدول قد اهتز بمجرد تجاوز الوضع عتبة معينة لم يستطع المواطن التأقلم معها، مما أدى لانفجار الاحتجاجات من تونس بشباب عاطل عن العمل، معلنة عن حقبة جديدة غيرت من بعض معالم الأنظمة الحاكمة في تلك المنطقة.

وكما هو متوقع، ونتيجة لتشابه الظروف الحياتية ضمن الدول التي شهدت الاحتجاجات، فإن الشرارة التي انطلقت من تونس لم توأد في مكانها، ولكنها تصاعدت لتشعل دولاً مجاورة من الناحية الجغرافية، ومشابهة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية...إلخ. ونتيجة لذلك الحدث الجلل الذي بدأ بشخص البو عزيزي، بدأت الاحتجاجات تجتاح المنطقة لنتهاوى الأنظمة الحاكمة

لتقم إحدى الجمعيات ذات الشهرة في إحدى تلك الدول بتطبيق ملتقى يجمع أصحاب المصلحة من فلاحي منطقة معينة، خبراء اقتصاديين، مشرفون من المجتمع المدني مع جهة تمثل الحكومة. ويتم التناقش في المشكلات التي تواجه قطاع الزراعة من وجهة نظر العاملين في هذا القطاع ضمن تلك المنطقة، والخروج بتوصيات مدروسة من قبل الخبراء وتسليمها للوفد الحكومي المشارك. وضمان مراقبة تنفيذ التوصيات من قبل المراقبين ضمن جدول زمني مدروس ومتفق عليه.

بهذه الطريقة ربما نضمن وصول المتطلبات الحقيقية لدعم هذا القطاع أو ذلك من الأشخاص المعنيين تماماً، دون أن يتم اتخاذ القرارات من قبل الحكومة بشكل عشوائي بعيداً عن الدراسة الحقيقية للواقع، فكما يقول المثل العربي المعروف "أهل مكة أدرى بشعابها". قد يجادل البعض بأن هذه الطريقة في التواصل موجودة مسبقاً من خلال النقابات. نعم إنني أوافق تماماً على هذا الرأي ولكن وللأسف فإن أغلب النقابات في دول المنطقة قد تم تسييسها للتماشي مع منهج الحكومات، في حين أن المجتمعات المدنية هي عبارة عن أشخاص يقفون على الحياد ويقومون بدور المراقب.

إذاً هي طريقة فعّالة في لردم الهوة بين المسؤول من جهة والمواطن من جهة أخرى. كما يمكن تعميم هذه الطريقة في التعاطي مع القطاعات الأخرى كالصناعة، الخدمات، تطوير البنى التحتية.. وغيرها.

**الدور الثاني:** لم يعد النمو الاقتصادي مرتيناً في الشركات العملاقة، فقد أصبحت ريادة الأعمال رادفاً أساسياً في نهوض اقتصاديات الدول. فمهما كانت هذه الدول غنية أو فقيرة، نامية أو متقدمة، كبيرة أو صغيرة، فقد ساعدت "ريادة الأعمال" في إعادة توزيع الثروة في المجتمعات. فلم تعد الثروات مرتتهنة بالطبقة

منافسة اقتصاديات العالم المتسارعة في ظل منافسة عالمية شديدة التعقيد؟ إن للقضية أبعاد وأراء عديدة لا أستطيع أن أطرحها جميعها بكل تأكيد، إنما فقط سوف أحاول البحث عن حل ربما يحقق اختراق في تلك الحلقة.

كثيراً ما تعود المواطن أن يلقي باللائمة على الحكومة بعدم تحقيق الإصلاحات المطلوبة. وفي المقابل، فإن الحكومات تتحجج بضعف الإمكانيات العامة للدولة أو سوء الأوضاع الأمنية وغياب الاستقرار المسؤول عنه بالدرجة الأولى المواطن. لذلك كان لا بد من البحث عن مفتاح يشكل صلة وصل بين الحكومة والمجتمع. لأجد أن المجتمع المدني هو وحده الأجدر والأقدر على لعب هذا الدور. وهنا سوف أذكر دورين محوريين للمجتمع المدني:

**الدور الأول:** كما هو معلوم أن هناك فجوة عميقة بين صنع القرار من جهة والمواطن من جهة أخرى. فلا المواطن قادر على إيصال صوته للحكومة، ولا الحكومة قادرة على سماع صوت المواطن. وهذا يعود لأسباب عدة لعل أهمها، هو عدم وجود مجلس برلماني حقيقي يمثل الشعب، أو يعبر عن تطلعاتهم. فأغلب تلك البرلمانات عبارة عن مجالس لشخصيات تمثل الحزب الحاكم أو شخصيات مقربة من السلطة أكثر من قربها من الشعب.

وهنا يأتي دور المجتمع المدني كوسيط، فالجمعيات الأهلية هي وحدها قادرة على الوصول للناس كون أغلب أعضائها هم المواطنون المعنيون في الأمور ذاتها، وبالتالي يستطيعون تحديد متطلبات التنمية الاقتصادية بدقة. وكون أغلب دول حوض البحر المتوسط (ومنها بلدي سورية) يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الزراعة، فسوف أذكر هنا مثلاً محدداً عن الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني.

ومحاولة تقدم ما يلزم من خبرات من أجل ضمان نجاح الفكرة. كما يستطيع المجتمع المدني أن يقوم بدور الوسيط في إيجاد ممول يساعد على بدء وانطلاق هذه المشروعات.

كثيراً هي الأدوار التي يستطيع أن يلعبها المجتمع المدني لدفع عجلة الاقتصاد ضمن المنظومة الحياتية الحالية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكنني لم أتطرق سوى إلى جانبين من عدة جوانب تحملها هذه الصورة. لقد حان الوقت تماماً أن نعي أهمية البعد الاقتصادي في تمكين الأمن والاستقرار في الدول. وقد أصبح من البديهي أن بناء أي اقتصاد يعتمد في جزء كبير منه على ريادة الأعمال، والتي سوف تساعد في استيعاب الطاقات الشبابية الناشئة ضمن سوق العمل.

ربما هناك الكثير من المعوقات التي تمنع التنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن على الأقل هناك حلول منطقية نستطيع القيام بها نحن الشباب في إطار العمل المدني المنظم دون انتظارٍ لدورٍ حكوميٍّ ربما يصل قريباً أو ربما يكون صعب المنال.

## مراجع:

(1) "بناء أنظمة إيكولوجية لريادية الأعمال" أنا

ناجروودكيفتش

[http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Feature\\_Service/Building\\_Entrepreneurship\\_Ecosystems.pdf](http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Feature_Service/Building_Entrepreneurship_Ecosystems.pdf)

الغنية المتحكمة باقتصاديات وسياسات الدول، وبالتالي لم يعد القرار السياسي (تزاوج المال والسلطة) مقتصرًا على تلك الفئة. (1)

وقد شرح آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" عن أهمية ريادة الأعمال في ازدهار المجتمعات، وعن ضرورة فهم ودراسة الحاجات الضرورية والأساسية لمجتمع ما ومحاولة تأمين هذا الخدمات والاستفادة من العوائد المادية لذلك. وقد تطور مفهوم "ريادة الأعمال" عالمياً إلى ما يسمى بـ "ريادة الأعمال الاجتماعية" أو كما في التسمية القانونية "شركات النفع العام" الذي يحقق من خلاله رواد الأعمال خدمات تساعد على حل مشكلة لقضية اجتماعية ما، بالإضافة إلى تحقيق دخل مادي يستفيد منه المشاركون ضمن هذا العمل. وقد توصل المرصد العالمي لريادة الأعمال بالأرقام والدلائل إلى نتيجة مفادها أن ارتفاع مستوى التطور الاقتصادي للدولة قد يتناسب مع ارتفاع كثافة ريادة الأعمال التنظيمية. (1)

ولكن في الوقت نفسه ثمة منغصات تواجه انطلاق ازدهار ريادة الأعمال في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولعل أبرزها تلك المتعلقة بالمعوقات الروتينية والبيروقراطية التي تحكم العلاقة بين رائد الأعمال والمؤسسات الحكومية. إضافة إلى ضعف التمويل وقلت الخبرة وانعدام السبل لتسويق فكرة ما.

ومن هذه النقطة يبدأ دور المجتمع المدني. فكثيراً من المشروعات الجديدة لا تحقق الربح وربما في بعض الأحيان تميل للخسارة لصالح الشركات الكبرى التي تستطيع ابتلاع هذه المشروعات بعد فترة من انطلاقها. وهذا يعود إلى عدم وجود دراسة حقيقية ومعقدة لاحتمالات نجاح أو فشل هذا المشروع. فالمجتمع المدني يستطيع من خلال خبرائه تقديم دعم استشاري يساعد على فهم احتمالات الربح والخسارة في المشروع.

الفساد، والمشاركة في السياسات، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وإتاحة الوصول للمعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، وحقوق المرأة والشباب.

الآراء الواردة بالمقال تعبر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تعكس بالضرورة رؤية مركز المشروعات الدولية الخاصة. ويسمح المركز بإعادة طباعة المقالات الواردة في سلسلة قضايا الإصلاح، و/أو ترجمتها، و/أو نشر المقالات الأصلية، بشرط:

• نسبة المقال إلى كاتبه الأصلي، وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة.

• إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بموضع نشر المقال وإرسال نسخة منه إلى مكتب المركز في واشنطن.

يرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. على أن تتراوح عدد كلمات المقال ما بين 1000 إلى 3000 كلمة، وسوف يُنظر فقط إلى المقالات ذات الصلة برسالة المركز المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة من خلال إصلاحات تعتمد على السوق، وذلك على أساس قيمة المقال. ترسل المقالات بالبريد الإلكتروني، ويتم نشرها على الموقع. فلو أردت الاشتراك، مجاناً، نرجو أن تشترك في شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بإدخال بريدك الإلكتروني في الموقع:

[www.cipe.org](http://www.cipe.org) أو [www.cipe-arabia.org](http://www.cipe-arabia.org)

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" على تعزيز الديمقراطية حول العالم، من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطن، ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني للديمقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية، تعامل فيها -على مدى 25 عاماً- مع قادة الأعمال، وصناع القرار، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز، مكافحة